مدير عام التعليم الفني والتدريب المهني بعمران:

التعليم الفني والمهني هو العمود الفقري للسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية

.. تولي الحكومة اهتماما كبيرا بالتعليم الفني والتدريب المهني وذلك لما لهذا القطاع التعليمي من أهمية كبرى في مجتمعنا اليمني.

وللتعرف على عملية التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة عمران التقينا الأخ صالح علي حسين فتح مدير عام التعليم الفني والتدريب المهني بعمران الذي تحدث في البداية قائلا:

عمران /اصفاء عايض

- ضرورة رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والمهني

يعتبر مجال التعليم الفني والتدريب المهني العمود الفقري الذي يؤمل أن ترتكز عليه السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعت وستوضع مستقبلا لمعالجة الاختلالات الناتجة عن عدم التوازن في الهيكل العام للنظام التعليمي العام في اليمن والناشئ من النمو السريع في توفير فرص التعليم لما بعد الثانوية وعدم موازاة ذلك مع قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وذلك في نواحي مخطط عمليات التعليم والنواحي الانشائية والإدارية.

وقد ظهرت آثار هذا الخلل في سوق العمل والمتمثلة في ندرة وانخفاض جودة ما يقدم من سلع والخدمات المختلفة وكذلك ارتفاع نسبة البطالة نتيجة انخفاض حاد في العمالة الماهرة في كافة القطاعات الاقتصادية.

ولأجل ذلك عمدت الحكومة إلى بناء منظومة التعليم الفني والتدريب المهني والتوسع بها استجابة للاحتياجات المتاحة للمجتمع اليمني والاستثمارات المستقبلية فتوجهت لبناء منظومة شاملة عبر ما تم إعداده من برامج وخطط للتنمية الشاملة للدولة وعبر الرؤى والاستراتيجيات الاجتماعية والتي وضعت منذ بداية الألفية الثانية بهدف تطوير وتنمية المجتمع تعليميا واقتصاديا.

وكان من إحدى نتائج الاستراتيجيات في ما يخص التعليم الفني والتدريب المهني أعدت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني استراتيجية وطنية لتطوير قطاعها خلال العشر سنوات ابتداء من ٢٠٠٥-٢٠١٥م شملت الاستراتيجية دراسة شاملة للوضع الراهن لهذا القطاع إضافة لتجديد الفرص والتحديات القائمة للدراسة والتحليل وأيضا إلى الاهتمام بالنواحي الإجرائية والتنفيذية.

وقد تطلب ذلك أن تبذل الحكومة قصارى جهدها وإمكانياتها بالتضافر مع الدعم المقدم من المنظمات والدول المانحة استناداً للخلفية التاريخية لواقع التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية وعلى المستوى المحلي «محافظة عمران» قامت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ممثلة بمكتب التعليم الفني والتدريب المهني في النصف الثاني من العام ٢٠٠٢م بالعمل على:

– رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني.

– إنشاء وإتمام إنشاء عدد من المعاهد وفق خارطة مهنية تهدف لتنويع منشآت التعليم الفني والتدريب المهني وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل المحلية والطاقة السكانية وبما يتلاءم مع تحقيق الأهداف العامة والخاصة لمجتمع المحافظة.

– العمل على رفع مستوى الوعي المحلي لدى أولئك المهتمين بقطاع التعليم الفني والتدريب المهني سواء من قيادات أو أبناء المجتمع المحلي وكذلك للدارسين والمخططين لهذا القطاع.

– المشاركة الفاعلة في عمليات إعداد البرامج والخطط التي وضعت لتطوير هذا القطاع على المستوى المحلي والمركزي وذلك عبر المشاركة في تنفيذ وإعداد بعض الأنشطة والكتابات والدراسات البحثية.

– العمل على توسيع دائرة ممولي مشاريع وبرامج قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في المحافظة عبر الاعتماد على عدد من الجهات الحكومية والصناديق المستقلة والمنظمات الخيرية.

– الاهتمام المستمر بتفعيل الدور المحلي في تطوير وتنمية كافة عمليات التعليم الفني والتدريب المهني وذلك عبر اقتراح وتنفيذ عدد من السياسات المحلية التي تكفل المشاركة المحلية الفاعلة.

الأهداف

وعن أهداف التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة عمران قال:

– لأجل الوصول لتحقيق أولويات البرامج والخطط الحكومية والمحلية من قطاع التعليم الفني والتدريب المهني كان على مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة أن يضع لنفسه أهدافا خاصة مستمدة من الأهداف العامة للتعليم الفني والتدريب المهني التي حددتها جملة السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحكومية توازيا مع خصوصيات المحافظة الطبوغرافية فكان من اهم أهدافه التالي:

– التعميم والتأكيد على اعتبار هذا القطاع صرحا مهما من قطاعات البنية التحتية التي يجب التوسع بها للنهوض بواقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة.

– تحسين مستوى كفاءة قوة العمل القائمة والمطلوبة محليا والتوازن مع الاتساع المستمر لمجالات العمل والانتاج الذي توافق مع نشأة المحافظة في مجالات الخدمات والزراعة والصناعة.

– نعتمد مبدأ ثقافة الجودة في اليد العاملة والإنتاج بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات وخاصة في مرحلة تقديم الخدمات والسلع.

– تقديم الحلول التي تحقق رفع مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي وحل مشاكل البطالة مما يساهم في إنجاح الاستراتيجيات والخطط الحكومية والعملية الخاصة بمتابعة الفقر في تقديم الخدمات والسلع ومستوى دخل الفرد.

– رفع قيمة عوائد ما يقدم في خدمات وسلع على مستوى الفرد والمجتمع.

– القضاء على ثقافة الاستهلاك والتحول إلى مجتمع منتج قادر على تحمل اعباء المعيشة.

– تشجيع فرص الاستثمار عن طريق تدريب وتأهيل أيادي عمل محلية كفؤة يمكن استغلالها لتأكيد فرص نجاح المشاريع المرجو نجاحها في القطاع الخاص والعام والمختلط.

الصعوبات

وعن الصعوبات والمعوقات قال:

– طوال مدة ومراحل إنشاء المعاهد المعتمدة والموازنات وسنوات متعددة وترافق ذلك مع انعدام الاهتمام بعمليات التجهيز والتأثيث ويسري ذلك على كافة المعاهد القائمة أو تلك التي لا زالت قيد الإنشاء.

– تدني حجم الموازنات التشغيلية المعتمدة سنويا مقارنة بحجم وأهداف المنشآت القائمة والمشغلة.

– عدم مواءمة ومواكبة عمليات الإنشاء والتشغيل مع توفير الاحتياجات من الكوادر اللازمة للتشغيل وبالجودة المطلوبة ويترافق ذلك مع شحة تحقيق مبدأ الكفاية والكفاءة في التجهيزات والمعدات الحديثة والمناسبة لعمليات التدريب وتطوير المناهج بما يتناسب مع تطور تكنولوجيات قطاع العمل.

– انعدام الاهتمام والتحديد المركزي الواضح لمعايير الجودة والمواصفات التعليمية المطلوبة لعمليات التعليم والتدريب «الإنشاءات كتجهيزات ، مناهج ، كوادر بشرية ، اللوائح التعليمية».

– تدني كفاية ما تم إنجازه من مشاريع رأسمالية وبما يناسب ما يوضع من الخطط والاعتمادات.

– التراجع في توزيع أولويات تنفيذ المشاريع الرأسمالية بين محافظة وأخرى.

– التدني في كفاية وكفاءة وبرامج التثبيت المستمر للكوادر القائمة على تنفيذ عمليات قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وبما يتناسب مع تطوير ونوعية سوق العمل والتكنولوجيات المستخدمة في عمليات الإنتاج.

– تدني مستويات الرقابة والاهتمام ببرامج وأنظمة الحوافز للمستحقين بقطاع التعليم الفني والتدريب المهني بما يضمن استمرارها وعدم تسربها.

– تجاهل أنظمة التخطيط والمتابعة لمراحل ما بعد التخرج بما يضمن استمرار عمليات التدريب واستيعاب المخرجات ضمن أسواق العمل المحتملة.

– عدم تفعيل وتطوير اللوائح الإنتاجية للمعاهد القائمة بما يضمن مسايرتها لاحتياجات سوق العمل.

– التدني المركزي واللامسؤول في مستويات تأهيل القيادات الإدارية القائمة على المعاهد والمنشآت وبما يتناسب مع حجم التكلفة والأهداف العامة والخاصة وبالتالي إهدار للإمكانيات والموازنات.

– تدني مستويات نمو نسبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم مقارنة بهدف استيعاب نسبة ١٥٪ من مخرجات التعليم العام فطوال عشر سنوات مضت لم تتجاوز النسبة ما يساوي ١٪ فقط.

– ضعف أنظمة الرقابة والمحاسبة وصعوبة اتخاذ القرارات نتيجة لتعدد جهات التقييم والمتابعة وإصدار القرارات.

– تدني الاهتمام بنوع التعليم الفني والتدريب المهني وخاصة في النواحي الاستثمارية أو الإدارية خاصة في عمليات التقييم والإشراف والمتابعة واختيار الكفاءات الإدارية وفقا لمعايير الجودة التي تتطلبها عملية نجاح وتحقيق أهداف التعليم الفني والتدريب المهني.

– الاعتماد على طرق تقليدية عفى عليها الزمن تتسم بروتينية عمليات الصرف وتعدد أشخاص تنفيذ موازنة التعليم الفني والتدريب المهني مما يؤدي إلى الدخول في معمة من الإصدار للوقت والتجاوزات وضعف مبدأ تركيز المسؤولية في التنفيذ الإداري.

أدوات النجاح

وعن أدوات نجاح التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة عمران قال:

– القدرة على إعداد الخطط والبرامج المحلية والمبنية وفقا لبيانات ومعلومات واقعية نظرية (تتيح) التقدير الفعلي للاحتياج من المراكز والمعاهد التقنية وكليات المجتمع والتقييم الناجح للوضع الراهن لواقع التعليم الفني والتدريب المهني واحتياجاتها وتوفير الارتباط المستمر مع سوق العمل واشراك قطاع الأعمال وتوفير التمويل الكافي والمستمر لسير عملية التعليم والتدريب داخل مؤسسات التعليم الفني لن يتأتى تحقيق هذه الأداة إلا بتوفير التالي:

– وجود كوادر إدارية تحمل صفتي الكفاءة والكفاية.

– تعاون جميع الجهات ذات الشأن والمعنية بتطوير هذا النوع من التعليم.

– خلق وزيادة وعي المجتمع بأهمية مجال التعليم الفني والتدريب المهني.

إيجاد البنية التحتية اللازمة لتشغيل هذا النوع من التعليم وتوزيعها في مساحة المحافظة ولن تتحقق هذا الأداة إلا بتوافر التالي:

– إنشاء المباني والورش وفقا لأحدث التصاميم الهندسية.

– ملاءمة معايير توظيف المدربين مع المعايير الخاصة للتعليم الفني والتدريب المهني التي تتطلب التخصص والكفاءة.

– تحقيق مبدأ الكفاية في توفير المعدات والتجهيزات اللازمة لمعليات التدريب.

– التدريب والتأهيل المستمر للقائمين على تنفيذ عمليات التعليم والتدريب والإدارة والتخطيط في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

– رفع مستوى أجور العاملين بهذا القطاع لتساوي ما قد يحصل عليه في القطاع الخاص.

– توفير الكفاية من مواد التدريب ومخصصات تلبية احتياجات الدارسين.

– المراجعة المستمرة للمناهج بمعايير جودة عمليات التدريب.

– ربط عمليات التدريب بسوق العمل في نواحي المرازعة والمشاركة.

دعم وتجويد منشآت وأقسام قطاع المرأة.

إنشاء المجلس المحلي للتعليم الفني والمهنية وتسمية أعضائه من نخبة من المهتمين بهذا القطاع والذي سيكون من أولى مهامه مشاركة الجهات المسؤولة في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج وتحقيق تكاملية الجهود المحلية والحكومية لتطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

– وضع آلية تمويل محلية لمشاركة الجهد الرسمي في توفير احتياجات قطاع التعليم الفني بالمحافظة.

هيكلة التعليم

وحول هيكلة قطاع التعليم الفني والتدريب المهني قال:

–قام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة بإعداد خارطة مهنية وزع عليها المنشآت القائمة والمزمع إنشاؤها، وفقاً لمعايير وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والاستراتيجية العشرية للتعليم الفني والتدريب المهني٢٠١٤ – ٢٠٠٥ (م) مع مراعاة التوسع العادل للاستفادة من هذا النوع من التعليم على مساحة المحافظة وذلك كالتالي:

١) المعهد المهني الصناعي «الصرارة» وهو بمركز مديرية عيال يزيد ويهدف لاستيعاب مخرجات التعليم العام بمديريات مديرية الجبل ومديرية السود – مديرية السودة، وقد تم التوجيه الرئاسي باعتماده في نهاية العام٢٠١٠ م مع التذكير أنه تم إدراجه بعدة خطط حكومية ولم ينفّذ فعلياً.

٢) المعهد الفني «خارف» وهو مركز مديرية خارف ويستوعب مخرجات التعليم العام بمديريات خارف وذيبين وريدة.. وقد بدأت الأعمال الإنشائية له «السور» ضمن موازنة٢٠١١ م.

٣) المعهد المهني الصناعي «المفخاذ» ويستوعب مخرجات التعليم العام بمديريات المدان والقفلة وصوير.. وقد تم الانتهاء من أعمال التسوير من موازنات٢٠١١ – ٢٠١٠ (م) وستبقى الأعمال الإنشائية الخاصة بالمباني والورش والتجهيزات.

٤) إنشاء معهد بيطري زراعي في «جوب» مديرية عمران.. تم التوجيه الرئاسي بإنشائه في العام٢٠١١ م وهناك مبانٍ سيتم استلامها من وزارة الزراعة بغرضّ أن تكوّن نواة لهذا المعهد.

٥) كلية المجتمع «عمران» مديرية عمران.. تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية خلال العام٢٠١١ م وتبقى أعمال التجهيز، وهو حالياً يعمل في مبانٍ مستأجرة، رصدت لها موازنات تشغيل بداية منّ العام٢٠١١ م.

٦) معهد فني صناعي مديرية خمر ويعمل منذ العام٢٠٠٢ م ويضم مديريات خمر، بني صريم، حوث.

٧) معهد صناعي فني مديرية عمران، ويعمل منذ بداية العام٢٠١٠ م وقد تم تجهيزه ذاتياً وينتظر أعمال التجهيز ورصدت له موازنات تشغيل.

٨) معهد فني صناعي مديرية ثلا، ويعمل منذ العام٢٠٠٨ م وقد تم تجهيز بعض أقسامه ورصدت له موازنات تشغيل.

٩) معهد بني قيس مديرية بني صريم يتم حالياً إتمام الأعمال الإنشائية ولا زال طور الإنشاء.

ويضاف لتلك المعاهد الحكومية بضعة معاهد مهتمة بتخصصات إدارية وطبية.

الاحتياجات

وعن الاحتياجات تحدّث قائلاً:

١) تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بشأن اعتماد إنشاء عدد ٤ معاهد جديدة بالمحافظة.

٢) استكمال الأعمال الإنشائية لمعاهد المفخاذ وخارف وثلا.

٣) استكمال أعمال التجهيز والتأثيث لمعاهد عمران وثلا.

٤) اعتماد برنامج لتأهيل وتدريب الكادر القائم إدارياً وفنياً.

٥) تمويل برنامج لمتابعة الخريجين وأنظمة تمويل المشاريع الصغيرة.

٦) اعتماد مشروع لتنفيذ عمليات التدريب التعاوني.

٧) اعتماد برنامج عمل وزاري لدراسة ملاءمة الأنظمة والمناهج والتجهيزات القائمة مع التطورات التكنولوجية في سوق العمل المحلية والإقليمية.

٨) مراجعة أنظمة الرقابة والمتابعة والتقييم لكافة أعمال القائمين على عمليات التعليم والتدريب بقطاع التعليم الفني والتدريب المهني لضمان جودة ما يتم تقديمه من خدمة وسلامة استغلال الإمكانيات المتاحة.

٩) تشريع وتنظيم مساهمات السلطة المحلية في تطوير قطاع التعليم الفني والتدريب المهني وخاصة في نواحي التمويل ووضع البرامج.